

الحجز على بعض أصول مصرف لبناني في منازعة مع مودع أجنبي

قرار يُشعر الباب أمام آخرين يطالبون باسترداد ودائعهم

بيروت - أمر قاض لبناني بحجز احتياطي على بعض الأصول العقارية لمصرف "سوسيتيه جنرال" في لبنان ورئيسه التنفيذي واثنين من أعضاء مجلس الإدارة في قضية رفعها رجل أعمال أردني يسعى إلى استعادة ودائع بالملايين من الدولارات.

وهذه أول خطوة من نوعها في القضايا التي يرفعها زبائن ضد مصارف لبنانية للحصول على ودائعهم بالدولارية المحسدة بموجب قيود غير رسمية على رأس المال، وتمتع القبول، التي فرضتها المصارف في أواخر 2019، أيضا إلى حد كبير الزبائن من عمل تحويلات للخارج.

القضية المرتبطة بمصرف "سوسيتيه جنرال" في لبنان قد تدفع آخرين إلى اتخاذ خطوات مماثلة تستهدف أصول أعضاء مجالس إدارتها المصارف اللبنانية، غير أن خيرا قانونيا قال إن هناك حاجة بالفعل إلى تشريع لإضفاء الطابع الرسمي على قيود رأس المال ووضع معايير لها.

وقال المحامي نزار صاغية، المدير التنفيذي لمجموعة "المفكرة القانونية" للأبحاث والمناصرة غير الهادفة للربح ومقرها بيروت، "لا يمكن حل هذه الأزمة على المستوى الفردي وهناك حاجة إلى تسوية لجميع المودعين.. هناك الكثير من عدم القدرة على التنبؤ ولا توجد شفافية".

وصرح رئيس دائرة تنفيذ بيروت القاضي فيصل المكي في وثيقة بتاريخ الرابع من نوفمبر، اطلعت عليها ويوتير، أنه بناء على طلب من طلال أبوغزالة، تقرر الترخيص بالحجز الاحتياطي ضمانا لدين طالب الحجز البالغ 1.035 مليون دولار لدى مصرف سوسيتيه جنرال في لبنان، والذي اعتبره القاضي محتلا.

وصدرت الوثيقة، وهي ليست علنية، عن دائرة بوزارة العدل المختصة بتنفيذ الأحكام القضائية، وكانت صحيفة الأخبار اللبنانية هي أول من نشرت عنها. وقال مصرف سوسيتيه جنرال في لبنان، إنه أودع لدى دائرة التنفيذ في بيروت شيكا مصرفيا ضمانا لكامل المبلغ المقدر بغية رفع الحجز الاحتياطي، في حين سيقيم المصرف بالاعتراض على القرار.

وأوضح في بيان أنه "بصدد الاعتراض اصولا على هذا القرار توصلنا للرجوع عنه، وذلك لوروده في غير محله الواقعي والقانوني على حد سواء"، مضيفا أن "المبلغ الاحتمالي" البالغ 1.035 مليون دولار يمثل الفوائد المترتبة على ودائعهم. وأضاف المصرف أنه "أوفى بالتزاماته القانونية والتعاقدية كافة

هيئة الأردن ضائعة بين فرضي الإتاوات وحاملي الكلاشينكوف

تعديل قانون حيازة السلاح أولوية لدى مجلس النواب الجديد



وعيد بالضرب بيد من حديد

ويشكل استخدام الأسلحة في الاحتفالات والمناسبات من العادات والموروثات القديمة في المملكة، ولطالما كان السلاح أداة عز وافتخار بين الأردنيين، وحمله يدل على القوة والنفوذ والوجاهة، بيد أنه في السنوات الأخيرة ومع التغيرات المجتمعية الطارئة، باتت ظاهرة حمل السلاح مثار جدل كبير لاسيما مع تسجيل حالات انفلات واستخدام السلاح في غير الآلاف من القطع من هذه النوعية الباهظة الثمن، في المحافظات التي تشكو نسب فقر مرتفعة، والتي قد يجري استخدامها بما يشكل خطرا على أمن الدولة مستقبلا.

وكان مدير الأمن العام اللواء الركن حسين الحواتمة قد أعرب عن زهوله من انتشار هذا النوع من الأسلحة وقال "إن توفر الخنازير ووجود الأسلحة الأوتوماتيكية عند الأردنيين ظاهرة خطيرة"، متسائلا "كيف وصلت لهم.. واستخدمت الآلاف منها؟".

وعقب تصريحه ضجت وسائل التواصل الاجتماعي بتعليقات لم تخل من تهكم وسخرية، متسائلين "أين كانت الدولة حينما تم إدخال مثل هذه الكميات إلى أراضي المملكة والمتاجرة بها؟".

ويرى المراقبون أنه مع انطلاق عمل مجلس النواب الجديد فإن الأولوية ستكون إجراء تعديل على قانون حيازة

نتائج الاستحقاق لاسيما من طرف بعض الفائزين وأنصارهم. وقد جرى اعتقال وتوقيف العشرات من مطلقي الرصاص ومصادرة العديد من الأسلحة وحسب مديرية الأمن العام فقد صودرت 69 قطعة سلاح في محافظات بينها معان والمفرق وعمان.

وتراس وزير الداخلية بالنيابة بسام التلهوني الجمعة اجتماعا عن بعد مع المحافظين، شدد خلاله على أن سيادة القانون ستطبق على الجميع دون استثناء، مشيرا إلى أنه سيتم إنفاذ أحكامه على الجميع دون محاباة أو تمييز، وأن لا استثناء لأحد تجاوز القانون أو حاول تعكير صفو العملية الديمقراطية بكافة مراحلها.

وأوعز التلهوني إلى الحكام الإداريين بتفعيل الخطط الأمنية الموضوعية لهذه الغاية بالتعاون والتنسيق مع المجالس الأمنية في المحافظات وتكثيف الاجتماعات.

وكان التلهوني الذي يشرف على حقيبة العدل قد تولّى وزارة الداخلية بالنيابة الخميس خلفا لتوقيع الحلالة الذي جرت إقالته بعد شهر فقط من توليه المنصب على إثر اتهامات له بالتقصير في إعلام الحكام الإداريين بالتحرك ضد أحداث الشغب والتعديات الأخيرة التي جرت في بعض المحافظات نتيجة رفض مرشحين قبول الخسارة، وأيضا ضد التجمعات التي أقيمت احتفاءً بوفد آخرين واستخدمت خلالها أسلحة بينها أوتوماتيكية، لا يعرف بعد كيف وصلت إلى هؤلاء.

وكان مدير الأمن العام اللواء الركن حسين الحواتمة قد أعرب عن زهوله من انتشار هذا النوع من الأسلحة وقال "إن توفر الخنازير ووجود الأسلحة الأوتوماتيكية عند الأردنيين ظاهرة خطيرة"، متسائلا "كيف وصلت لهم.. واستخدمت الآلاف منها؟".

وعقب تصريحه ضجت وسائل التواصل الاجتماعي بتعليقات لم تخل من تهكم وسخرية، متسائلين "أين كانت الدولة حينما تم إدخال مثل هذه الكميات إلى أراضي المملكة والمتاجرة بها؟".

ويرى المراقبون أنه مع انطلاق عمل مجلس النواب الجديد فإن الأولوية ستكون إجراء تعديل على قانون حيازة

نتائج الاستحقاق لاسيما من طرف بعض الفائزين وأنصارهم. وقد جرى اعتقال وتوقيف العشرات من مطلقي الرصاص ومصادرة العديد من الأسلحة وحسب مديرية الأمن العام فقد صودرت 69 قطعة سلاح في محافظات بينها معان والمفرق وعمان.

وتراس وزير الداخلية بالنيابة بسام التلهوني الجمعة اجتماعا عن بعد مع المحافظين، شدد خلاله على أن سيادة القانون ستطبق على الجميع دون استثناء، مشيرا إلى أنه سيتم إنفاذ أحكامه على الجميع دون محاباة أو تمييز، وأن لا استثناء لأحد تجاوز القانون أو حاول تعكير صفو العملية الديمقراطية بكافة مراحلها.

وأوعز التلهوني إلى الحكام الإداريين بتفعيل الخطط الأمنية الموضوعية لهذه الغاية بالتعاون والتنسيق مع المجالس الأمنية في المحافظات وتكثيف الاجتماعات.

وكان التلهوني الذي يشرف على حقيبة العدل قد تولّى وزارة الداخلية بالنيابة الخميس خلفا لتوقيع الحلالة الذي جرت إقالته بعد شهر فقط من توليه المنصب على إثر اتهامات له بالتقصير في إعلام الحكام الإداريين بالتحرك ضد أحداث الشغب والتعديات الأخيرة التي جرت في بعض المحافظات نتيجة رفض مرشحين قبول الخسارة، وأيضا ضد التجمعات التي أقيمت احتفاءً بوفد آخرين واستخدمت خلالها أسلحة بينها أوتوماتيكية، لا يعرف بعد كيف وصلت إلى هؤلاء.

وكان مدير الأمن العام اللواء الركن حسين الحواتمة قد أعرب عن زهوله من انتشار هذا النوع من الأسلحة وقال "إن توفر الخنازير ووجود الأسلحة الأوتوماتيكية عند الأردنيين ظاهرة خطيرة"، متسائلا "كيف وصلت لهم.. واستخدمت الآلاف منها؟".

وعقب تصريحه ضجت وسائل التواصل الاجتماعي بتعليقات لم تخل من تهكم وسخرية، متسائلين "أين كانت الدولة حينما تم إدخال مثل هذه الكميات إلى أراضي المملكة والمتاجرة بها؟".

ويرى المراقبون أنه مع انطلاق عمل مجلس النواب الجديد فإن الأولوية ستكون إجراء تعديل على قانون حيازة

ما تزال مظاهر العنف والفوضى التي صاحبت إعلان نتائج الانتخابات النيابية تلقي بظلالها على الساحة الأردنية، وسط تواعد المسؤولين بحاسبة المتورطين، ويرى مراقبون أن ما حصل كشف حالة غير مسبوقة من الانفلات فضلا عن أنه عرى ظاهرة خطيرة وهي انتشار السلاح بأيدي المواطنين والتي باتت تشكل تحديا كبيرا للدولة وأجهزتها.

عمان - لم تكد الأجهزة الأمنية في

الأردن تطوي فضيحة فرضي الإتاوات التي رفع عنها الغطاء "فتن الزرقاء"، لتطال فضيحة أخرى هزت أركان الدولة ومن أعلى هرم بها، وهي أحداث الشغب والفوضى التي حصلت على إثر الانتخابات النيابية، وكَم الأسلحة التي ظهرت خلالها وبينها أسلحة متطورة، أثار صدمة إشارات أمنية عليا في الدولة.

وتتالت تصريحات قيادات كبرى في الأمن والجيش على مدى الـيومين الماضيين متوعدة بالضرب بيد من حديد على يد المشاركين في الأحداث الأخيرة، وخارقي قانون الدفاع المغفل منذ مارس الماضي في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا.

ويقول مراقبون إن ما حدث عقب الانتخابات التي جرت الثلاثاء الماضي شكّل إخراجا كبيرا للدولة أمام مواطنيها وأيضا الخارج، مع تضرر الصورة التي حرصت المملكة على ترسيخها على مدى عقود وهي قدرتها على فرض الأمن، والحيولة دون أي مظاهر انفلات.



بسام التلهوني
لا استثناء لأحد حاول
تعكير صفو العملية
الديمقراطية

ويشير المراقبون إلى أن هناك خضبة من تداعيات الهزات التي عاشتها المملكة خلال الأسابيع الأخيرة بدءا بفضيحة فرضي الإتاوات الذين شكّلوا سلطة موازية داخل الدولة ويحظون بعضهم بدعم من مسؤولين كبار (نواب، وأمنيون) وصولا إلى ما حصل مؤخرا والذين يتحمل بعض المرشحين لمجلس النواب المسؤولية عنه، على هيئة الدولة "المجروحة".

وتشن الأجهزة الأمنية الأردنية منذ الخميس حملة واسعة في عدد من المحافظات لجمع الأسلحة والنشازير التي استخدمت بالآلاف عقب الإعلان عن

علمانية الدولة في بازار المساومات بين فرقاء السودان

على تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة، وقد يكون التلويح بذلك للضغط على الحركة الشعبية للذهاب سريعا نحو المفاوضات، لأن هناك إدراكا بأن التمسك بهذا المطلب فكرة نخبوية داخل الحركة من دون أن تحظى بتوافق قواعدها.



محمد عبدالله إبراهيم
المشكلة بين حركة
الحلو والسلطة
الانتقالية انعدام الثقة

ويتوقع متابعون، أن تتحرك وساطة جنوب السودان لعقد اجتماعات تضم عناصر عسكرية تابعة للحركة الشعبية مع عدد من أعضاء مجلس السيادة، للوصول إلى صيغة مناسبة لتطبيق علمانية الدولة على الأرض، بما لا يؤدي إلى إثارة قوى إسلامية توظف الأمر سياسيا ضد السلطة.

واعتبر القيادي بالجهة الشعبية -شمال، جناح الجبهة الثورية، محمد عبدالله إبراهيم، أن المشكلة بين حركة الحلو والسلطة الانتقالية ليست في فصل الدين عن الدولة بقدر ارتباطها بعدم ثقة كل طرف في الآخر.

بين مكونات السلطة، مقابل الحركات المسلحة. وتتقارب الحركة الشعبية شمال مع الحكومة، بينما تتباعد مع القادة العسكريين في الوفد الرسمي، ما يضيف تعقيدات على جولات التفاوض المقبلة. وأضاف توقيع الحركة الشعبية -شمال، على اتفاق سياسي مع الحزب الشيوعي، والذي طالما وجه اتهامات إلى العسكريين بالانقضاض على السلطة، أعاد أيدولوجية جديدة، ما جعل مبدأ فصل الدين عن الدولة ورقة يستخدمها كل طرف لإثبات قوته.

وإذا لم تكن هناك تنازلات واضحة من قبل الجانبين، فإن احتمالات فشل المحادثات التي توقفت أكثر من مرة سوف تتكرر في جولة حوارية. وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم، محمد صديق خليفة، إن الطرفين ذهبا باتجاه تعميق الأزمة وليس إلى حلها، وكان من الممكن التوافق على أن يكون مصطلح العلمانية، "حياد الدولة عن الأديان المختلفة"، لكنهما تشددا في استخدام المصطلحات.

وأضاف خليفة لـ"العرب"، أن مجلس السيادة قد يلوح بإجراء استفتاء شعبي

على السلام في مسار الجبهة الثورية، وإمكانية تأثير ذلك على مسار التفاوض مع حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور، والذي لم يخرط بعد في أي محادثات رسمية.

وانتقد عضو مجلس السيادة بالسودان، الفريق أول شمس الدين كباشي، الأحد، في تصريحات صحافية، توقيع رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، "إعلان مبادئ" مع حركة الحلو، معتبرا أن ذلك "خروج على مؤسسات الدولة"، لأن القرار جرى رفضه من قبل مؤسسات السلطة الانتقالية، وأي محاولات للالتفاف عليه غير مقبولة.

وكان حمدوك قد أعلن في وقت سابق موافقته المبدئية على فصل الدين عن الدولة على أن يترك القرار النهائي إلى المؤسسات المعنية، بعد عقده سلسلة اجتماعات مع الحلو، الذي اتفق معه على عقد ورشات للتفاهم قبل استئناف المحادثات الرسمية.

ويشير عدم وجود رؤية واحدة بين المدنيين والعسكريين بشأن هذه النقطة حتى الآن إلى أن المحادثات المقبلة ستدور في دائرة مرغة، وقد تأخذ صيغة مختلفة عن سابقتها التي جرت مع الجبهة الثورية، وفيها تطابقت الرؤى

كما أنها سمحت بتغول رأس السلطة التنفيذية على مفهوم العلمانية وبالتالي فالأمر قابل للتكرار في السودان.

ويبدو أن الخلاف بين الكوئين المدني والعسكري في السلطة بشأن فصل الدين عن الدولة، هو السبب المباشر في عرقلة المفاوضات التي كان من المفترض انطلاقتها بين وفد الحكومة والحركة الشعبية - شمال بعد التوقيع النهائي



صوت الشارع يتوه بين جلبة أهل السلطة